

الصلة في بابل ، لذلك فالحقائق والأمثلة ومعلومات عامة محددة لا تمثل إلا نفسها ولا يمكن تعديها على مواقف أخرى.

وبهذا يستطيع المتعلم كما يقول (ميرل) أن يطبق المعلومات العامة التي تمثل مبدأ أو إجراء إلى مواقف جديدة ويستطيع أن يكشف هذه المعلومات العامة من خلال معالجة المواقف وأمثلة جديدة في حين لا يستطيع ذلك في حالة الحقيقة أو المثال لأنها معلومات جزئية محددة لا يمكن تعديها ولا تطبق إلا على نفسها، ويشير أيضاً إلى أن المحتوى التعليمي كمدخلات هو البعد الأول الذي تقع عليه العمليات العقلية إما البعد الثاني يظهر في إطار العمليات يتمثل بمستوى الأداء التعليمي وفي حالة المدخلات يتضمن مستوى الأداء السلوك الذي يتوقع من المتعلم أن يظهره في مرحلة العمليات أي عند حدوث عملية التعلم ويحدد ميرل ثلاثة عشر مستوى من الأداء التعليمي بوصفها نوع المحتوى التعليمي وهي:

1. تذكر الحقيقة.
2. تذكر المفهوم.
3. تذكر المبدأ.
4. تذكر مثال الإجراء.
5. تذكر تعريف المفهوم.
6. تذكر تعريف المبدأ.
7. تذكر تعريف الإجراء.
8. تطبيق المفهوم.
9. تطبيق المبدأ.
10. تطبيق الإجراء.
11. اكتشاف المفهوم.
12. اكتشاف المبدأ.
13. اكتشاف الإجراء.

ثانياً: أهداف التدريس كعمليات

في هذا المستوى وفق منهج النظم يقوم المدرس بتحويل الأهداف التي ذكرت واعتمدها في خطة التدريس إلى أسئلة ، وهذه الأسئلة يجري إعدادها قبل بدء المحاضرة ، ويقوم بتحويل كل هدف جرى وضعه إلى صيغة سؤال يمثل المستوى الذي وضع فيه ، وأحياناً في الموقف التعليمي تظهر أسئلة لم يصفها ولم يخطط لها ، وهذه الأسئلة تحتاج إلى أهداف سلوكية، فان رغب في هذه الأسئلة التي طرحتها وهي غير مثبتة في الخطة لإجراء عملية التقويم فيها فعليه أن يضع أهداف لها ،ويعيد تعديل خطته ولكن بكل أسف هذا الإجراء غالباً لا يقوم به المدرس في حين لو جرى تثبيتها سوف يأخذها بنظر الاهتمام عند تدريس المادة لصفوف أخرى أو لسنوات لاحقة وبالتالي يكون لديه عدد كبير من الأهداف.

فالأهداف السلوكية في هذه المرحلة عند تحويلها إلى أسئلة غالباً ما تكون شفوية وعملية ، اما الأسئلة التحريرية حينما تكون عند إجراء الامتحانات القصيرة في إثناء الدرس باستعمال الورقة والقلم لإجراء عملية التقويم البنائي .

ثالثاً: الأهداف السلوكية كمخرجات

لما كانت الأهداف السلوكية الغرض من وضعها كمدخلات هو التمهيد لقياس نتائج التدريس التي يكون الاختبار التحصيلي أهم أدواته للتمهيد لعملية التقويم الختامي .

أن التقويم الناجح يستند على تحديد الأهداف السلوكية للدرس تحديداً دقيقاً . وأن مخرجات التعلم ترتبط ارتباطاً عالياً بالأهداف السلوكية إذا لا يمكن التأكيد من الأهداف حققت الغاية المرجوة منها ما لم نجد أن السلوك قد ظهر بشكل ما رأمت إليه الأهداف ، لذلك أي خلل في هذه العلاقة لابد أن تجري في تغذية راجعة العودة إلى الوراء ووضع جملة تساؤلات للمدخلات هل أن الأهداف كانت غير كافية؟ هل أن صياغتها غير دقيقة؟ هل أنها غير مناسبة للمتعلم؟ هذه الأسئلة تخص المدخلات، بعدها يجري فحص العمليات هل ان من قام بتدريس المادة متمكن منها؟ هل أن ماقدم من معلومات مناسب لعقل الطالبة؟ هل هناك مواقف

شجع المتعلم على دراسته؟ وغيرها من الأسئلة ثم يجري فحص مرحلة الناتج هل نتائج التقويم إشارات إلى نسبة رسوب كبيرة؟ هل أن هذه الأسباب تعود إلى أن الاختبار التحصيلي لم يشتمل الأهداف؟ هل أن الأسئلة كانت لا ترتبط بما درسه الطالب؟ وهل أن الوقت كافيًا لتحقيق الأهداف؟

كل هذا يدعونا إلى المراجعة للأهداف في المراحل الثلاث ((المدخلات والعمليات والخرجات)).

وهذا موضوعاً مهماً يلاحظ أن المدرسين الجدد الذين يلتحقون في التدريس لأول مرة تكون الأهداف التي يضعونها غير كافية ، ومن خلال فحصنا مجموعة من الخطط الدراسية لطلبة التربية العملية لوحظ هناك نقص في الأهداف وضعف في إعدادها في مرحلة المدخلات وهناك ارتباك وعدم دقة في تحويل هذه الأهداف إلى أسئلة في الخطط الدراسية وهناك ضعف المدرس في تقويم بتحقيق الأهداف الذي يجري بعد نهاية المحاضرة لتأكد من تحقيقها وهذا يدعوا المتخصصين في طرائق التدريس والقياس والتقويم الاهتمام بموضوع الأهداف لأنها إحدى الأسس المهمة في نجاح التدريس وتحقيق الغاية المنشودة.

القياس والتقويم وعلاقتها بمستويات الأهداف

يميز المتخصصين في القياس والتقويم الأهداف بفتين الأولى الأهداف التربوية والتي ترمي إلى الغايات القصوى وما تؤثره في شخصية المتعلم بما تجعل منه عنصراً نافعاً في المجتمع يتسم بالاتجاهات الإيجابية والقيم المنسجمة مع فلسفة مجتمعه ، والثانية الأهداف التعليمية السلوكية التي تتضمن في اكتساب المتعلم من خلال التدريس أنماطاً معرفية ووجدانية ومهارية ، ففي الفئة الأولى (الأهداف التربوية) تحتاج إلى تقويم بين فترة و أخرى في ضوء فلسفة المجتمع ونظرته للنظام السياسي السائد، إذ لا يخفى حينما يكون هناك دستور في أي بلد ودولة مؤسسات يدعو ذلك أن تسير الأهداف التربوية في صياغتها وفق تلك المؤشرات التي ضمنها الدستور، إما الفئة الثانية (الأهداف التعليمية السلوكية) التي يجري استباطها من المادة الدراسية وصياغتها إلى الإغراض التي تتشدّها